

275

23 سبتمبر 2016

## من وزيرة المالية إلى

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2016

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 08 سبتمبر 2016

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل تنتفع المبالغ التي يكتتبها مستثمرون في الترفيع في رأس مال شركة البعث العقاري " " بأحكام الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2016 باعتبار أنّ قطاع البعث العقاري معني بأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2016، لا تطبق أحكام الفصل 43 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات على المبالغ المكتتبه في رأس المال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات التي تنجز استثمارات أو المبالغ المستعملة في بعث مشاريع فردية في قطاعات أو أنشطة تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية طبقاً للتشريع الجاري به العمل شريطة الاستجابة للشروط المستوجبة لذلك.

بالتالي وباعتبار أنه، طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل، لا تصنّف عمليات الاكتتاب في الترفيع في رأس مال شركات البعث العقاري ضمن استثمارات التوسعة التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية بهذا العنوان على معنى الفصل 5 من مجلة تشجيع الاستثمارات، فإنه لا يمكن للمبالغ المكتتبه في الترفيع في رأس مال شركة البعث العقاري " " الانتفاع بأحكام الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2016 كما تمّ بيانه أعلاه.

ولمزيد التوضيحات حول الامتيازات الجبائية المخولة لقطاع البعث العقاري والمستثمرين فيه، يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 17 لسنة 2016 المتوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:

[www.impots.finances.gov.tn](http://www.impots.finances.gov.tn) (خانة التوثيق)

وتقبّلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها  
للرئيسات والتشريع الجبائي  
الإمضاء: سهام بوغديري نمصية